الأمم المتحدة

A/RES/77/268

الجمعية العامة

Distr.: General
24 January 2023

الدورة السابعة والسبعون

البند 13 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

قرار اتخذته الجمعية العامة في 18 كانون الثاني/يناير 2023

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/77/L.44)]

268/77 - التعليم من أجل الديمقراطية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المبادئ والمقاصد الواردة فيه، وإذ تسلم بأن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية أمور مترابطة يعزز أحدها الآخر وتندرج في صميم قيم الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية العالمية غير القابلة للتجزئة،

وإذ تعيد أيضا تأكيد حق كل فرد في التعليم المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1] والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2] واتفاقية حقوق الطفل[3] واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[4] واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[5] وغيرها من الصكوك ذات الصلة،

---

(1) القرار 217 ألف (د-3).

(2) انظر القرار 2200 ألف (د-21)، المرفق.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1577, No. 27531.

(4) المرجع نفسه، المجلد 1249، الرقم 20378.

(5) المرجع نفسه، المجلد 2515، الرقم 44910.

23-01160 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى قراراتها 18/67 المؤرخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 و 268/69 المؤرخ 5 آذار/مارس 2015 و 8/71 المؤرخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 و 134/73 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 199/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 ونتائج خطة العمل للمرحلة الثالثة (2015–2019) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان[6]، وإذ تشير أيضا إلى قراري مجلس حقوق الإنسان 3/39 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2018[7] و 7/42 المؤرخ 26 أيلول/سبتمبر 2019[8] بشأن البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وإذ تحيط علما مع التقدير بخطة العمل للمرحلة الرابعة (2020–2024) من البرنامج العالمي[9]،

وإذ تحيط علما بالفرع السابع المعنون "دعم جدول أعمال المواطنة العالمية عن طريق التعليم من أجل الديمقراطية" من القرار 1 الذي اتخذه المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 في دورته السابعة والثلاثين[10]،

وإذ تشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بصيغتها الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[11]، متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تقر بأهمية اتخاذ تدابير لضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، بما في ذلك توسيع نطاق الفرص المتاحة لجميع الأطفال، ولا سيما الفتيات، للحصول على التعليم الجيد، فضلا عن ضرورة التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات،

وإذ تسلم بأهمية حصول الشباب، بمن فيهم الشابات، على فرص متكافئة ليكونوا جزءا لا يتجزأ من عمليات صنع القرار وليشاركوا في جميع مجالات الحياة، وإذ تعيد تأكيد أن التعلّم مدى الحياة وسيلة لا غنى عنها للمشاركة الفعلية في مجتمعات واقتصادات القرن الحادي والعشرين القائمة على المعرفة، ولتعزيز مجتمعات منصفة وشاملة للجميع،

وإذ تؤكد التكامل والتعاضد بين التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتدريب والتعلم، والتعليم من أجل الديمقراطية،

وإذ تعيد تأكيد أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى مشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها[12]،

---

(6) انظر *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم 53 ألف* والتصويبان (A/69/53/Add.1 و A/69/53/Add.1/Corr.1 و A/69/53/Add.1/Corr.2)، الفصل الرابع، الفرع ألف، القرار 12/27.

(7) المرجع نفسه، *الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 53 ألف* (A/73/53/Add.1)، الفصل الثالث.

(8) المرجع نفسه، *الدورة الرابعة والسبعون، الملحق رقم 53 ألف* (A/74/53/Add.1)، الفصل الثالث.

(9) A/HRC/42/23.

(10) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، *سجلات المؤتمر العام، الدورة السابعة والثلاثون، باريس، 5–20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013*، المجلد الأول والتصويب، *القرارات*، الفرع الرابع.

(11) القرار 1/70.

(12) القرار 1/60، الفقرة 135.

وإذ تسلم بأن التعليم من أجل الديمقراطية يسهم في تربية جيل من المتعطشين للتعلم بروح من المسؤولية، يمكنهم الإسهام بشكل فعال في تحقيق السلام والازدهار في مجتمعاتهم وخارجها،

وإذ تسلم أيضا بالأثر السلبي العميق وغير المتناسب لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على المساواة بين الجنسين وعلى إعمال الحق في التعليم، وإذ يساورها بالغ القلق لأن الآثار غير المتناسبة ذات الصلة الناجمة عن إجراءات إغلاق المدارس التي طُبّقت على مستوى العالم بصورة غير مسبوقة، بما في ذلك آثارها على تكافؤ فرص التعلّم، قد أدت إلى تفاقم ما كان موجودا من قبل من أوجه عدم مساواة بين البلدان وداخلها، ومنها مثلا الفجوات الرقمية، وإذ تؤكد أهمية كفالة العودة إلى المدارس بالشكل السليم لجميع الأطفال والشباب الذين ما زالوا غير ملتحقين بالمدارس نتيجة للجائحة، ولا سيما الفتيات، فهن من بين الفئات التي تواجه نقصا غير متناسب في فرص الحصول على التعليم،

وإذ تحيط علما بإعلان إنشيون: التعليم بحلول عام 2030 نحو التعليم الجيّد المُنصف والشامل والتعلُّم مدى الحياة للجميع، المعتمد في المنتدى العالمي للتعليم لعام 2015 الذي عقد في إنشيون، جمهورية كوريا في الفترة من 19 إلى 22 أيار/مايو 2015[13]، والذي أكد النظر إلى التعليم باعتباره محركا رئيسيا للتنمية وأحد المتطلبات الأساسية لتحقيق السلام والتسامح وتحقيق الذات والتنمية المستدامة، فضلا عن كونه عنصرا لا غنى عنه لتحقيق العمالة الكاملة والقضاء على الفقر،

وإذ تحيط علما أيضا بالمؤتمر العالمي لوزراء التعليم بشأن التصدي لخطاب الكراهية من خلال التعليم، الذي اشتركت في تنظيمه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2021،

وإذ تحيط علما كذلك *بالتقارير العالمية لرصد التعليم*، التي ترصد ما يحرز من تقدم في بلوغ الغايات التعليمية في إطار أهداف التنمية المستدامة، وإذ تؤكد أن التعليم بإمكانه أن يشجع المشاركة السياسية البناءة والشاملة للجميع،

وإذ تسلم بأنه على الرغم من أن هناك سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية، فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، وبأن الديمقراطية لا تخص بلداً بعينه أو منطقة بعينها،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادرين عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان[14] وإعلان وبرنامج عمل بيجين المعتمدين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[15] وخطة العمل العالمية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية التي اعتمدها المؤتمر الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية[16] والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي أعلنته الجمعية العامة في

---

(13) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، *التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتربية 2015، إنشيون، جمهورية كوريا، 19-22 أيار/مايو 2015* (باريس، 2015).

(14) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

(15) *تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(16) A/CONF.157/PC/42/Add.6.

قرارها 113/59 ألف المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2004 وإعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان[17]،

وإذ تشير إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وإلى الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل تعزيز خطة الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية وإلى الأنشطة التنفيذية لدعم عمليات إرساء الديمقراطية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمانة العامة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

وإذ تنوه بالدور الهام الذي تقوم به المنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في دعم الديمقراطية والتعليم من أجل الديمقراطية،

وإذ تسلم بأن التعليم يساهم في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون على جميع المستويات وفي الحد من التفاوت الاقتصادي وإعمال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وتنمية الطاقات البشرية والقضاء على الفقر وتشجيع زيادة التفاهم بين الشعوب،

1 - ***تحيط علما مع التقدير*** بالتقرير المعنون "محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل والتعليم من أجل الديمقراطية" المقدم من الأمين العام بالتعاون مع المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[18]؛

2 - ***تعيد تأكيد*** الارتباط الوثيق بين الحكم الديمقراطي والسلام والتنمية وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، التي يعتمد بعضها على بعض ويعزز كل منها الآخر؛

3 - ***تشير*** إلى المبادرة العالمية للتعليم أولا التي أطلقها الأمين العام في 26 أيلول/سبتمبر 2012، وبخاصة المجال الثالث ذو الأولوية المتعلق بتعزيز المواطنة العالمية؛

4 - ***تشير أيضا*** إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي أعلنت فيها الدول الأعضاء التزامها بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة تقوم على السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، وتشير كذلك إلى أهمية قياس التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف؛

5 - ***تشجع*** الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة، على تعزيز الجهود المبذولة

(17) القرار 137/66، المرفق.

(18) A/77/187.

لتدعيم قيم السلام، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، واحترام التنوع الديني والثقافي، والعدل وسيادة القانون عن طريق التعليم؛

6 - ***تشجع بقوة*** الدول الأعضاء والهيئات الوطنية والإقليمية والمحلية المسؤولة عن التعليم، حسب الاقتضاء، على إدماج التعليم من أجل الديمقراطية، إلى جانب التربية المدنية، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والتعليم من أجل التنمية المستدامة، في معايير التعليم لديها وعلى وضع وتعزيز برامج ومناهج دراسية وأنشطة تعليمية في إطار المناهج الدراسية وخارج ذلك الإطار بغرض تعزيز وتوطيد القيم الديمقراطية والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، مع أخذ النهج الابتكارية وأفضل الممارسات في الميدان في الحسبان، من أجل تيسير تمكين المواطنين ومشاركتهم في الحياة السياسية وصنع السياسات على جميع المستويات؛

7 - ***تشجع*** الدول الأعضاء والهيئات الوطنية والإقليمية والمحلية المسؤولة عن التعليم، حسب الاقتضاء، على النهوض بالجهود الرامية إلى تسخير التعليم من أجل تعزيز الصلات القائمة فيما بين الحكم الديمقراطي والسلام والتنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

8 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تكثيف جهودها في مجال تثقيف الشباب وتمكينهم، ولا سيما لغرض تشكيل مجتمعات ترتكز على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في أعقاب جائحة كوفيد-19؛

9 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء إلى العمل مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة من أجل اتخاذ خطوات لسد الفجوات الرقمية، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الحضر والريف وبين الشباب وكبار السن وبين الجنسين وتعزيز تعميم التكنولوجيا الرقمية، من خلال التصدي للتحديات المرتبطة بإمكانية الحصول على التكنولوجيا الرقمية والقدرة على تحمل التكاليف ومحو الأمية الرقمية والمهارات الرقمية، وضمان إتاحة مزايا التكنولوجيات الجديدة للجميع، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية، مع مراعاة احتياجات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة وأهمية تعزيز بيئات التعلّم الشاملة للجميع، وتوفير فرص التعلّم عن بعد، وخصوصا في البلدان النامية؛

10 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على مواصلة جهودها الرامية إلى وضع وتعزيز سياسات ومبادرات تعليمية تسهم في مكافحة المعلومات المضللة، والتضليل الإعلامي، والوصم، والعنصرية، وكراهية الأجانب، وخطاب الكراهية، والتمييز، والاستبعاد، والعنف، ولا سيما من خلال إتاحة الدراية الإعلامية والمعلوماتية، لتحسين التعليم من أجل الديمقراطية في البيئة الرقمية الناشئة؛

11 - ***تحيط علما*** بمؤتمر قمة تحويل التعليم، الذي عقده الأمين العام في الفترة من 16 إلى 19 أيلول/سبتمبر 2022 في نيويورك، وكذلك بالاجتماع السابق لمؤتمر القمة، الذي استضافته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الفترة من 28 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 في باريس؛

12 - ***تحيط علما أيضا*** بمشاركة الدول الأعضاء في جميع مراحل عملية قمة تحويل التعليم، بما في ذلك من خلال المشاورات الوطنية، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بهدف التنمية المستدامة 4 الخاص بالتعليم حتى عام 2030، إلى دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في ما تتخذه من إجراءات على الصعيد القطري لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها خلال عملية قمة تحويل التعليم؛

13 - ***تدعو*** وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى توفير الخبرات والموارد الملائمة من أجل وضع برامج ومواد تعليمية مناسبة في مجال الديمقراطية؛

14 - ***تشجع*** المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى على أن تُطلع مثيلاتها من المنظمات ومنظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، في إطار ولاية كل منها، على أفضل ممارساتها وخبراتها في مجال التعليم من أجل الديمقراطية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التربية المدنية؛

15 - ***تقرر*** مواصلة النظر في مسألة التعليم من أجل الديمقراطية في دورتها التاسعة والسبعين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"؛

16 - ***تدعو*** الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تكثيف جهودها من أجل تعزيز التعليم من أجل الديمقراطية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، بالتعاون مع المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في إطار الالتزامات الحالية بتقديم التقارير، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتدعو المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بالحق في التعليم إلى المساهمة، في حدود ولايتها الحالية، في تقرير الأمين العام.

الجلسة العامة 57
18 كانون الثاني/يناير 2023